إجراءات دعم الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

Measures to support economic intelligence in Algerian economic institutions

أ.رحموني أحمد [1] د. برامقي رضية [2]

المركز الجامعي بتيبازة :rahah26@yahoo .fr

جامعة الجزائر 03 bramguiradhia@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2018/10/20 تاريخ القبول: 2018/12/05 تاريخ النشر: 2018/12/30

ملخص :

يعد الذكاء الاقتصادي من أهم و أحدث الانظمة التي تضمن ليس فقط للمؤسسات الحفاظ على مكانها و مكانتها في السوق المنافسة و إنما حتى الحكومات و الدول، على اعتبار المعلومة من أهم الموارد التي تحاول المؤسسة الوصول اليها و استخدامها بما يحقق الهدف و الغاية، و هذا سبب اساسي لتضاعف انشطة التحسيس في السنوات الاخيرة بتطبيق هذا المفهوم.

ففي هذا الاطار قامت الجزائر باتخاذ عدة اجراءات لدعم الذكاء الاقتصادي نذكر منها دعم ارساء نظام معلومات وطني ،دعم الابداع و الابتكار ،دعم استعمال التكنولوجيا ،وهذا ما سيتم التطرق اليه بشيء من التفصيل من خلال ورقة بحثنا هذه.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاقتصادي ،الدعم، المعلوماتية، التكنولوجيا

Résume :

L'intelligence économique est l'un des systèmes les plus importants et les plus modernes qui garantissent que les organisations conservent leur position sur le marché de la concurrence .L'information est l'une des ressources les plus importantes que l'organisation essaie d'atteindre et d'utiliser pour atteindre son objectif. .

Dans ce contexte, l'Algérie a pris plusieurs mesures pour soutenir l'intelligence économique, notamment en appuyant la mise en place d'un système national d'information, le soutien à l'innovation et à l'innovation, le soutien à l'utilisation de la technologie.

Keywords: economic intelligence, support, informatics, technology

***المؤلف المرسل: رحموني أحمد**

1.مقدمة :

ان تسارع التغيرات الاقتصادية و اختلال موازين القوى ادى الى ازدياد الطلب على المعلومة ذلك ان اهميتها تكمن في ان مدة الحياة المنتجات (السلع و الخدمات بشكل عام) تتقلص ،و التكنولوجيا و التقنيات تتطور بسرعة كبيرة و تزداد معها المنافسة و تتعقد. فبالنسبة للمؤسسات فان الشئ الذي يحدث فرق بينها و بين غيرها هو قدرتها على ادماج الاحداث الخارجية و التصدي لها و قدرتها على تلقي الاشارات و تحليلها قبل غيرها و هذه المهارات هي القيمة التنافسية لها.

وأمام هذه التطورات فان الذكاء الاقتصادي يعتبر كشكل من اشكال الحس الاقتصادي الجيد فحتى تستطيع مؤسسة ان تنتج تسوق و تبدع فانها تحتاج الى معلومات دقيقة كاملة و قابلة للاستغلال. لذا تحليل المعلومة اصبح اكثر اهمية من اي امر آخر كمعرفة الاسواق ،تقسيماتها، معرفة المنافسة، التكنولوجيات الحديثة و الابداعات ...الخ.

وفي هذا الاطار تعتبر سياسة دعم تكنولوجيا المعلومات و دعم البحث و الابداع التكنولوجي في المؤسسات الجزائرية من اهم الاجراءات الكفيلة بدعم الذكاء الاقتصادي في الجزائر .و من هنا جاءت اشكالية بحثنا و التي تكمن في مايلي:

ما هي اهم الاجراءات الكفيلة بدعم الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟

و بغية الاجابة على هذه الاشكالية قمنا بطرح الاسئلة الفرعية التالية:

- مفهوم الذكاء الاقتصادي و ما خصائصه؟
- فيما تتمثل مكونات الذكاء الاقتصادي؟ و ما علاقة تأهيل المؤسسات الجزائرية بالذكاء الاقتصادي ؟
- ما مدى اهمية الذكاء الاقتصادي بالنسبة للمؤسسات ؟
- فيما تكمن اجراءات دعم الذكاء الاقتصادي بالمؤسسات الجزائرية؟
- ما هي اهم مقترحات تثمين مقومات الذكاء الاقتصادي بالجزائر؟

و من اجل الاجابة على هذه الاسئلة قمنا بالتطرق الى العناصر التالية:

- ماهية الذكاء الاقتصادي(مفهومه، مكوناته ،خصائصه، مراحله وأهميته بالنسبة للمؤسسات)
- اجراءات دعم الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الجزائرية .
- العلاقة بين تأهيل المؤسسات الجزائرية و الذكاء الاقتصادي.
-مقترحات تثمين مقومات الذكاء الاقتصادي في الجزائر.

2.ماهية الذكاء الاقتصادي

يعتبر مصطلح الذكاء الاقتصادي من المصطلحات التي ظهرت كنتيجة لظهور اقتصاد المعرفة وسوف نتعرض اليه ببعض من التفصيل من خلال هذا المحور

1.2مفهوم الذكاء الاقتصادي و خصائصه

2-1-1تعريف بالذكاء الاقتصادي :

ظهر مصطلح الذكاء الاقتصادي اولا في الفكر العسكري الذي يعتمد على تحصيل المعلومة ثم تحليلها ،و من ثم انتقل الى المجال الاقتصادي حيث كان اول تعريف للذكاء الاقتصادي في عام 1967 من طرف harorld wilensky من خلال كتاب بعنوان "l'intelligence organisationnelle" فهو يعرف الذكاء الاقتصادي كنشاط انتاج المعرفة التي تخدم الاهداف الاقتصادية و الاستراتيجية للمؤسسة (حمزة).

اما اول تعريف عملي له كان سنة 1994 من طرف martre مجموعة العملي في المحافظة العامة للتخطيط بفرنسا بأنه:" مجموعة الاعمال المرتبطة بالبحث ،و معالجة و بث المعلومة المفيدة للأعوان و المتدخلين الاقتصاديين لصياغة استراتيجياتهم (بوعبدلي، 27-28 افريل ،2005)

كما يعرف الذكاء الاقتصادي ايضا بأنه :مجموعة من الوسائل البشرية و التقنية التي يتم وضعها للوصول الى تطور مؤسسة اقتصادية ما ،و يتعداه حتى يشمل اقتصاد بلد ما .

و بعبارة اخرى فالذكاء الاقتصادي يهتم بكل ما يجرى و يفعل في الاسواق ،انه نظام كامل تتوحد فيه التقنيات و الكفاءات البشرية ،لان التحدي المفروض اليوم هو الوصول الى المعلومة الصحيحة و ليس التقريبية قبل الاخرين لمساعدتها على حل المشاكل و الوقاية و ذلك باحذ القرارات المناسبة و سبق المنافس و تطوير اساليب العمل و المنتوج في وقت وجيز (ديلمي، 2008)، و بالتالي فالذكاء الاقتصادي عامل اساسي للمنافسة .

2-1-2خصائص الذكاء الاقتصادي :

يهتم الذكاء الاقتصادي بدراسة التفاعل التكتيكي و الاستراتيجي بين كافة مستويات النشاط المعنية به انطلاقا بداية من القاعدة(المستوى الداخلي للمؤسسة) مرورا بالمستويات الوسيطة (الجماعات المحلية) وصولا إلى المستويات الوطنية (الاستراتيجيات المعتمدة لدى مراكز اتخاذ القرار في الدولة) ثم المستويات المتعددة الجنسيات(المجمعات المتعددة الجنسيات)أو الدولية (استراتيجيات التأثير الخاصة بكل دولة).ومن بين الخصائص الرئيسية للذكاء الاقتصادي نذكر مايلي (رضا):

- الاستخدام الاستراتيجي و التكتيكي للمعلومة ذات المزايا التنافسية في اتخاذ القرارات .
- وجود إدارة قوية لتنسيق جهود الأعوان الاقتصاديين .
- وجود علاقات قوية بين المؤسسات و الجامعات و الإدارات المركزية والمحلية .
- تشكيل جماعات الضغط والتأثير.
- إدماج المعارف العلمية،التقنية،الاقتصادية،القانونية والجيوسياسية.
- السرية في نشر المعلومات والحصول عليها بطريقة شرعية.

2.2مراحل الذكاء الاقتصادي :

ان الذكاء الاقتصادي هو مجموعة الاعمال المرتبطة بالبحث ،معالجة و بث المعلومة المفيدة لكافة الاعوان و الاقتصاديين لصياغة استراتيجياتهم .و يمكننا عرض أهم مراحل على النحو التالي (القادر، 17-18 أفريل 2006.):

2-2-1تحديد الحاجة للمعلومة :

و هو أمر ليس صعب في أغلب الحالات ، فليس من الضروري توفير الوسائل الحديثة ، و إنما يكفي في أغلب الحالات أن نطلب بمهارة : ما هي المعلومات التي نرغب في الحصول عليها ؟ .و هو ما يتطلب من المتخصصين في الذكاء الاقتصادي معرفة جيدة بتنظيم المؤسسة

2-2-2جمع المعلومة :

بمجرد تحديد الحاجة للمعلومة ، يتم اختيار أشكال للبحث عن هذه المعلومة ، و فيما يلي ذكر لاهم مصادر المعلومة :

- **مصادر رسمية** : و تحتوي أساسا على :
  - الصحافة ؛
  - الكتب ؛
  - وسائل الإعلام ؛
  - بنوك المعطيات و الأقراص المضغوطة (CD ROM) ؛
  - مصادر معلومات الرسمية.
- **مصادر غير رسمية :**

إن أهم ما يميز هذه المصادر أن المعلومات التي تقدمها تتطلب مجهود شخصي من الفرد الذي يريد جمع المعلومة ، يجب أن يبقى على اتصال ، أن ينتقل ، يضيع الوقت ،...إلخ حتى يحصل على ذلك ، و تتنوع هذه المصادر منها ما يلي :

- المنافسين في حد ذاتهم ؛
- الموردين ؛
- مهمات وأسفار الدراسة ؛
- المعارض ؛
- الطلبة المتمرنين ؛
- المصادر الداخلية للمنظمة

3-2-2معالجة المعلومة :إن معالجة المعلومة هي أساس الذكاء الاقتصادي، فهذا الإجراء يعتمد أساسا على قيمة المعلومة بالنسبة للمستعمل. و تعني المعالجة تجميع كل المعطيات المحصل عليها من أجل تحليلها بشكل متجانس.

و تعتبر ترجمة المعلومة خطوة أساسية لإجراء المعالجة . فهي تعطي صورة تحليلية غنية لكل المعلومات التي تكون مختفية دائما في سطور الوثائق .

و نعلم أن ما يواجه أفراد المؤسسة اليوم ليس نقص المعلومة و إنما كثرتها لذلك يجب معالجة المعلومة،و هو ما يتطلب العمليات التالية :

- التقييم (تقييم البيانات او المعطيات المتحصل عليها)
- فرز المفيد منها من غير المفيد ؛
- تحليل المعطيات
- تحويلها إلى شكل مناسب

4-2-2بث المعلومة من اجل اتخاذ القرار:اي اعطاء قيمة لهذه المعلومة ببثها داخل المؤسسة حتى تساهم في خلق قيمة مضافة .

ان كل العمليات السابقة ،تحديد ،تجميع و معالجة المعلومة تكون بدون فائدة اذا لم يتم بث هذه المعلومة و ايصالها لمتخذي القرار بالمؤسسة .

3.2.عناصر الذكاء الاقتصادي

يتألف الذكاء الاقتصادي من ثلاث نظم مترابطة و متكاملة و هي اليقظة الاستراتيجية ،الامن و التأثير،والشكل التالي يوضح لنا ذلك :

الشكل رقم(1):مكونات الذكاء الاقتصادي

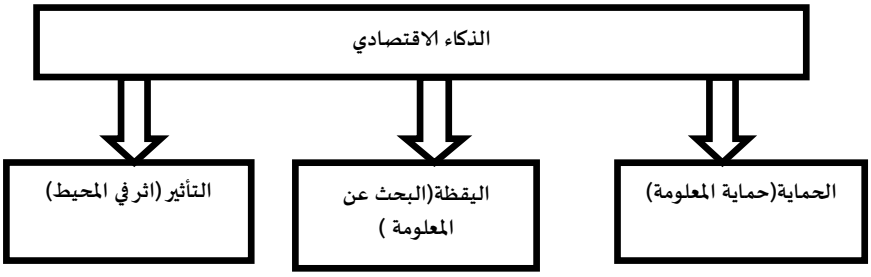

المصدر :سهام عبد الكريم ،سياسة دعم الذكاء الاقتصادي في المنظمات الجزائرية ،المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر"ذكاء الاعمال و اقتصاد المعرفة "،جامعة الزيتونة الاردنية ،كلية الاقتصاد و العلوم الادارية 23-26نيسان (ابريل2012)،عمان ،الاردن ،669.

1-3-2الحماية :بالرغم من ان المبادرة تعد من اولويات معظم الاعمال المتعلقة بالذكاء الاقتصادي (الحصول و استغلال المعلومات النافعة للمؤسسة)الا ان الجانب الدفاعي للذكاء الاقتصادي لا يمكن

تجاهله .فجميع النشاطات التي يقوم بها الذكاء الاقتصادي من بحث و تحليل ثو استغلال للمعلومة من قبل المتعاملين الاقتصاديين تتم وفق التدابير القانونية مع ضرورة ضمان الحماية للحفاظ على ارث المؤسسة في افضل شروط نوعية و الآجال و التكلفة . (الزهراء)

2-3-2-اليقظة الاستراتيجية :يمكن تلخيص دور اليقظة الاستراتيجية في الذكاء الاقتصادي في اربع وظائف (الزهراء):

-**التوقع**:و هو توقعات لنشاط المنافسين او التغيرات المحيط

-**الاكتشاف**:اكتشاف منافسين جدد او محتملين ،مؤسسات يمكن شراءها او التي يمكن اقامة شراكة معها من اجل التطوير ،اكتشاف فرص في السوق .

-**المراقبة** :مراقبة تطورات عرض المنتجات في السوق ،مراقبة التطورات التكنولوجية او طرق الانتاج التي تسمح بإحداث تغيير في النشاط.

-**التعلم** :تعلم خصائص الاسواق الجديدة من اخطاء و نجاح المنافسين و هو الامر الذي يسهل اما وضع طرق جديد للتسيير او بناء نظرة موحدة للمسيرين.

2-3-3-التأثير :هو استخدام المعلومة بطريقة تمكن المؤسسة من العمل على بيئتها لجعلها اكثر ملائمة لتحقيق اهدافها الاستراتيجية و مواجهة التيارات التي قد تكون ضارة .

3.الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الجزائرية

1.3اهمية الذكاء الاقتصادي للمؤسسات :

في بيئة الاعمال التنافسية المتغيرة باستمرار يجب على المؤسسة ان تكون على علم بكافة مستجدات بيئتها الخارجية ،حيث تمثل كل معلومة فرصة يمكن لها ان تستغلها لصالحها و تعزز من مكانتها و حصتها في السوق ،و اما ان تكون تهديدا لها او معوقا يشكل لها خسارة و نقصا في حصتها في السوق و ارباحها ،الامر الذي يتطلب اما تكيف مع هذا التهديد و محاولة التقليل من التهديد و اما ان تتجنبه اذا امكنها ذلك ، و من هنا تظهر اهمية دراسة البيئة الخارجية و ضرورة ايجاد نظام يحاكي هذا التغير المستمر في البيئة و لا يمكن ذلك الا اذا توفرت الرغبة و القدرة لانتهاج نظام الذكاء الاقتصادي بكافة مكوناته و ادواته ليوفر للمؤسسة ما يمكنها من الاستغلال الامثل لمواردها .

و بالنظر الى التقدم الحاصل في التكنولوجيا و المعلومات اصبحت القدرات التنافسية و بناء الميزة التنافسية للمؤسسات امرا صعبا و يتطلب الكثير من الحذر و الحماية ،و لذا اصبح على المؤسسات ان تعمل على ايجاد و بناء ميزات تنافسية صعبة التقليد و لا يمكن ذلك إلا بتبني الذكاء الاقتصادي و الذي يعمل على (حمزة، صفحة 12):

-معرفة توجهات المنافسين و محاولة معرفة اهدافهم و خططهم القصيرة و المتوسطة المدى.

-العمل على التنبؤ بتصرفات المنافسين و ما يمكن للمؤسسة ان تقوم به لمواجهة هذه التحديات.

-التعرف على القدرات الذاتية للمؤسسة (الداخلية و الخارجية) ،و كذلك التعرف على قدرات المنافسين.

2.3اجراءات دعم الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الجزائرية

3-2-1دعم استعمال تكنولوجيا المعلومات و الاتصال:

تعرف الجزائر تأخرا نسبيا في مجال الذكاء الاقتصادي و يظهر ذلك في ثقافة الاطارات المسيرين و في سلوكياتهم و كذا في ثقافة المؤسسات الجزائرية ،وعلى هذا الاساس فان المؤسسات الجزائرية تعاني نقصا كبيرا في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال اضافة الى غياب انظمة اليقظة و الذكاء فيها .و لا يمكن تبرير هذا التأخر بأي مبرر مقبول نظرا للفرص الجديدة الموجودة و كذا التهديدات القادمة من المنافسة ،فالنشاط الصناعي و التكنولوجي يتطلب اليوم التحكم في عدد كبير و متزايد من التكنولوجيات و ذلك لسببين ،اولهما التطور التكنولوجي و العلمي و التقني الذي يفرض استعمال التكنولوجيات الجديدة ،والثاني هو ان الطلب تجاوز الطلب المبني على المنتوج بحد ذاته الى الطلب المبني على الوظائف المتعلقة بالمنتوج ،و الذي يفرض على الصناعات ايجاد مهارات و قدرات جديدة للمحافظة على التحكم في نشاطها الاساسي.

و اضافة الى ذلك فاتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الاوروبي و الدخول الى المنظمة العالمية للتجارة و القوانين الجديدة المحددة لنشاط العولمة تعتبر من اكثر التحديات التي توجب على المؤسسات الجزائرية الدخول في للتكنولوجيات العالمية .

3-2-2دعم ارساء نظام وطني للمعلومات الاقتصادية :

تعاني المؤسسات الجزائرية من نقص في المعلومات المفيدة و اللازمة في اتخاذ القرارات و ذلك على عدة مستويات نذكر منها نقص في المعلومات المتعلقة بسوق العمل،نقص المعلومات المتعلقة بالخدمات التسويقية ...الخ ،اضافة الى عدم وجود هيئات (مراكز)متخصصة في تحليل المعلومات و نشرها .و نظرا لهذه الصعوبات عملت الجزائر الى بناء نظام وطني للمعلومات الاقتصادية و الذي يشمل مايلي (يحي، 17 - 18 أفريل 2006.):

أ-نظام المعلومات الإحصائية:

حيث يعتبر النواة الأساسية التي يمكن من خلالها تجسيد النظام الوطني للمعلومات ألاقتصادية وهذا النظام هو عبارة عن" مجموعة من عمليات جمع ومعالجة وتخزين ونشر المعلومات المرتبطة بمجال معين، والذي يعتبر كأداة لاتخاذ القرار"، وهذه العمليات تأخذ الشكل الرقمي للمعلومات المجمعة أو المنشورة، وأبرز الهيئات الممثلة لهذا النظام:

•المراكز الوطنية للإحصاء؛

•المراكز الفرعية التابعة للمركز الوطني للإحصاء أو التابعة للوزارات؛

•البنوك المركزية؛

•المراكز المتخصصة الأهلية (الخاصة)؛

ب-نظام المعلومات المحاسبية:

ويعنى هذا النظام أساسا بالمعلومات المتعلقة بنشاط الأعوان الاقتصاديين خلال الدورة المالية، والتي يصدر عنها كم من المعلومات يمكن تجميعها وتحليلها وتخزينها، ومن ثمة نشرها، ليتسنى للمهتمين بها الاستفادة منها .ويعتبر نظام المحاسبة الوطنية جوهر هذا النظام، والذي هو عبارة عن" أداة للملاحظة وتحليل للحياة الاقتصادية في آن واحد، ويرمي إلى معرفة مجموع القنوات الاقتصادية وارتباطاتها، ويسمح بتكميم وتسجيل كل العمليات ذات الطابع الاقتصادي التي تمت خلال فترة زمنية معينة في بلد معين، كل ذلك في إطار محاسبي مشترك و دقيق

و يمكن أن يمثل هذا النظام كل من:

-الجهات الجبائية التي تحصل على المعلومات من خلال ما يخوله لها القانون من إلزامية التصريح المحاسبي بالنسبة للمؤسسات؛.

-المؤسسات المالية (البنوك، مراكز التأمين صناديق الضمان الاجتماعي، الخ)، وما تشترطه من معلومات للتعامل مع أي مؤسسة؛

-المؤسسات الاقتصادية (الخاصة والعمومية)، والتي تملك نشرات خاصة بها يمكن أن تصدرها دوريا لتمكن المهتمين(مساهمين، دارسين... الخ)من معرفة وضعياتها المالية.

ج-نظام المعلومات التسييرية:

ويتضمن كل المعلومات الصادرة عن الهيئات الإدارية والمتعلقة أساسا بالقوانين واللوائح والتنظيمات الجديدة أو الامتيازات المقدمة أو الاستثناءات المعلنة، ويمكن أن يعبر عن هذا النظام كل من:

-الوزارات المعنية(المالية، السياحة، الزراعة، الصناعة...الخ)؛

-المديريات التابعة للوزارة (جهوية أو محلية)؛

-المراكز المختصة والجمعيات المهنية.

د- مراكز البحث و التوثيق:

وتتمثل في مجموع المخابر المكلفة بالبحث، سواء كانت هذه المخابر مستقلة أو تابعة للجامعات أو للمدارس العليا أو للمعاهد المتخصصة، كما ينطوي تحت هذا العنصر كل من المكتبات الوطنية أو المكتبات التابعة للجامعات أو لغيرها، بالإضافة إلى كل مراكز التوثيق

هـ-أنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصال:

يشير مفهوم التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال إلى ثلاثة مجالات فنية :

-الاتصال عن بعد؛

-الإعلام الآلي (المعلوماتية)؛

-الإلكترونيك وتقاطعاتهما.

و تفاعل هذه العناصر يستوجب دعم وتطوير مجموعة من الوسائل من خطوط الهاتف، أجهزة الكومبيوتر، البرامج المعلوماتية، شبكات الانترنيت... الخ.

وعليه، يعتبر هذا النظام المحرك الرئيسي للنظام الوطني للمعلومات الاقتصادية، وذلك لما يوفره من مزايا شتى، لعل أهمها سرعة الاتصال والتوصيل (الإعلام).

3-2-3دعم الابداع و البحث و التطوير في المؤسسات الجزائرية :

ان الضعف التكامل بين قطاعي الصناعة و البحث العلمي الذي يشهده العالم العربي بصفة خاصة و الجزائر بصفة عامة يعتبر من اهم معوقات التنمية التي يجب التحدي لها و ايجاد الاجراءات العلمية لتداركها .حيث وصلت مختلف الابحاث و الدراسات التي قامت في الجزائر بخصوص العلاقة بين المؤسسات الجزائرية و نشاطات الابداع و البحث و التطوير الى مايلي :

-تعاني المؤسسات الجزائرية من مشكل عدم الابتكار فهي تعرف جمودا في مجال الابداع و الابتكار.

-عدم وعي مسيري المؤسسات الجزائرية باهمية الابداع كعامل اساسي لدعم تنافسيتها وهذا راجع لنقص الاهتمام بالتقرب من الجامعات و مراكز البحث .

-اليقظة التكنولوجية المنتشرة حاليا في المؤسسات الجزائرية هي غير منظمة وفق اجراءات محددة و اهداف دقيقة.

و بهدف تدارك الوضع ،تم اعداد برنامج متكامل سمي بالمخطط الخماسي (1999-2000) الذي حدد الاطار التنظيمي و المؤسساتي للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي ،ومن اهم اهداف هذا المخطط: ضمان ترقية البحث و التطوير ،دعم القواعد التكنولوجية للبحث و التطوير ،رد الاعتبار لوظيفة البحث .

و قد واصلت الحكومة عملها بإصدار عدد من المراسيم التنفيذية المشجعة لإنشاء مخابر و مراكز للبحث العلمي ، بالإضافة إلى ذلك تم إنشاء صندوق للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي خصص له سنويا مبلغ 5 مليارات دينار جزائري (حوالي 71 مليون دولار)،خاص بإدارة مخابر و مراكز و وحدات البحث لمختلف القطاعات (رضا، الصفحات 10-11) .

كما قامت الجزائر بوضع استراتيجة لدعم الابداع التكنولوجي و البحث و التطوير في المؤسسات التكنولوجية و ذلك ابتداءا من 2007 ،و كان الهدف من وراء هذه الاستراتيجية تطوير القدرات التكنولوجية لهذه المؤسسات قصد تحسين مردوديتها و تنافسيتها خاصة بعد الانفتاح على الاسواق الخارجية و ذلك من خلال ادماج المؤسسات الجزائرية ضمن المحيط العلمي و التكنولوجي عن طريق انشاء مديرية فرعية دائمة للبحث بالتعاون مع وزارة التعليم العالي و البحث العلمي علا مستوى وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

3.3علاقة تأهيل المؤسسات الجزائرية بالذكاء الاقتصادي : اكد المختصون في مجال توظيف الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على القيمة التي يضيفها الذكاء في توفير الحماية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية الوليدة التي تحتاج للحماية و الرعاية حتى تصير ناضجة و قادرة على التنافس ،فالذكاء الاقتصادي يساهم من جانب اخر في حماية الاطارات و الكفاءات الوطنية من مسيرين و موظفين و عاملين و هذا في اطار المحافظة على راس المالي البشري.

و بالتالي يمكننا القول ان الذكاء الاقتصادي يعتبر بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية مدخلا اساسيا لتحسين القدرة التنافسية و ذلك من خلال مساهمته في تحسين المؤشرات الاساسية للقدرة التنافسية و المتمثلة في التكلفة ،الانتاجية ،الحصة السوقية و الربحية .

و على هذا الاساس يشكل الذكاء الاقتصادي اهم ادوات التي تستعملها المؤسسات لمواجهة المنافسة خاصة في ظل التحولات التي يشهدها المحيط ،و بالتالي ضمان توسعها و بقائها في السوق ،و هو م تحاول القيام به الجزائر من خلال ترسيخ هذا الذكاء لدى المؤسسات الجزائرية في حسين ادائها (احمد، 23-26 نيسان (ابريل 2012)،).

4.3مقترحات تثمين مقومات الذكاء الاقتصادي في الجزائر:

بغية تثمين مقومات الذكاء الاقتصادي في الجزائر اوصى المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي في احد تقاريره بجملة من الاقتراحات نذكر منها مايلي :

3-4-1دعم الشفافية و النشر: على الإدارات العامة و المؤسسات الاقتصادية معالجة كميات البيانات الهائلة المتوفرة لديها معالجة ذكية و استخراج مختلف المعارف الخفية التي تميز الظواهر و السلوكيات. ومن واجب هذه الهيئات العمل على نشر المعلومات التي تخص الجمهور بمختلف شرائحه بصفة هادفة و اقتصادية، و تشجع التعاون بين المؤسسات و ذلك للقضاء على ظواهر حجب المعلومات، و استغلالها كمصدر للسلطة. وتقع هذه المسؤولية أساسا على مشرفي المؤسسات الكبرى و المستثمرين و المساهمين و القادة الإداريين.

3-4-2تطوير البرامج البيداغوجية : من واجب الجامعات و مؤسسات التعليم العالي و التكوين المهني تطوير البرامج البيداغوجية وتحسينها وفقا لما يتطلبه محيط المؤسسات. و يراعى في ذلك انفتاح هذه البرامج للمعرفة و التعليم النوعي وفقا لما هو جاري به العمل في البلدان المتقدمة من حيث ألكفاءة و الغرض من ذلك هو تكريس سلوك البحث عن المعلومات و تقييمها و استخدامها أحسن استخدام. ولن يتأت ذلك إلا باستغلال كافة فرص التعاون المتاحة بين الجامعات و مراكز التكوين المحلية ز الأجنبية في إطار الشراكة الأورو متوسطية (اتفاقية برشلونة 1995)، و اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوربي (2001) و باقي اتفاقيات التعاون الدولية في مجال التكوين و التدريب.

3-4-3تفعيل دور الغرف التجارية و المصالح الاقتصادية للدولة و الجمعيات المهنية و النقابية : تحوز هذه الهيئات على كميات هامة من المعلومات و وسائل التكوين تمكنها من لعب دور فعال في تحسين المر دودية و النوعية و إعادة تأهيل أفرادها. و يضعها دورها كحلقة أساسية في سلسة الاستثمار و المقاولة في مصب اهتمام طالبي المعلومات الاقتصادية و الاجتماعية و الجغرافية. إلا أنه من الأساسي تحديد إستراتيجية لتنسيق نشاط هذه الهيئات ودعم تدخلاتها على المستوى القومي، الإقليمي و العالمي.

3-4-4شبكات البنوك و المؤسسات المالية الدولية : تعتبر هذه المؤسسات سلاح ذو حدين، يتمثل الحد الأول في كونها مؤسسات مهيكلة للإقليم عن طريق شبكة الوكالات التي تحوزها ، مما يساعد في التكفل باحتياجات الجمهور المتعددة و تقييم الخدمات المختلفة وبناء قواعد وبنوك بيانات هائلة يمكن استخدامها في تحديد الاستراتيجيات التسويقية. أما الحد الثاني فيتمثل في قدرتها على تمويل مشاريع الذكاء الاقتصادي و الشراكة فيها و دعمها ماديا، الأمر الذي يسهل دخول أسواق جديدة وكسب زبائن أقل ما يقال عنهم أنهم مربحون للمؤسسة.

3-4-5هيئات دعم و تنمية الاستثمار: عمدت الدولة إلى إنشاء وكالة لترقية دعم ومتابعة الاستثمارات بهدف تفعيل سياسة الدولة في ميدان الاستثمار سميت سابقا بوكالة دعم و متابعة الاستثمار و انطلاقا من 2001 بالوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و بالاستقلالية المالية، وهي موضوعة تحت وصاية رئاسة الحكومة. تنحصر مهمة هذه الوكالة في تقييم المشاريع و اتخاذ قرار منح المنافع المنصوص عليها في قانون ترقية الاستثمارات. كما هدف المشرع من خلال إنشائها إلى تقديم المساعدة الفعلية للمستثمرين في مختلف مراحل إنجاز مشاريعهم الاستثمارية.

وتعتبر هذه الوكالة دليلا للمستثمرين من حيث توفير المعلومات الحاسمة حول فرص الاستثمار و المزايا التنافسية، وتقع على عاتقها مهمة تقديم و إرشاد المستثمرين باستخدام كافة المعلومات ذات الطابع المحلي و الدولي.

3-4-6المصالح الاقتصادية للدولة : تتمثل المهمة الأساسية للمصالح الإحصائية، الجبائية و المالية و التجارية للدولة في القيام بحملات إعلامية تتميز بالجدية و الاستمرارية تجاه مستخدمي المعلومات الاقتصادية و الاجتماعية. كما ان كل من الأساتذة و الباحثين و الصحفيين مطالبين بالمساهمة في إعداد مثل هذه النشاطات و إيصالها إلى جمهور الطلبة المتمدرسين و الممارسين. إلا أن الأمر المهم هو تكوين أفراد هذه المصالح في مجال الذكاء الاقتصادي و إدارة المعرفة و أنظمة المعلومات، واستخدام الكفاءات في كافة مراحل إدارة الشؤون العامة (رضا، الصفحات 12-15).

4.نتائج البحث :

من خلال بحثنا هذا توصلنا الى جملة من النتائج يمكن ايجازها في مايلي:

-يقوم الذكاء الاقتصادي على تسيير المعلومات و ذلك في ظل اتطور تكنولوجيا المعلومات و الاتصال،لان التحدي لم يعد يتمثل في توفير المعلومة و انما في سرعة الوصول اليها و كيفية هيكلة هذه المعلومات و تحليلها ،فهي تساعد في معرفة الفرص و التهديدات و كيفية حل المشاكل و الرقابة منها اي انها تساعد على اتخاذ القرارات المناسب في وقت المناسب و بالشكل المناسب ،فالسرعة و المرونة و القدرة على البقاء اصبحت من العوامل المحددة لحصول اي مؤسسة على ميزة تنافسية .

-تحليل المؤسسة لبيئتها بواسطة الذكاء الاقتصادي هو امر ضروري لبناء نظام يقظة استراتيجي بكل مكوناته و يعطي للمؤسسة قدرة التأثير على بيئتها .

-تعتبر هذه الاجراءات (دعم نظام معلومات وطني ،دعم الابداع و الابتكار،دعم استعمال التكنولوجيا)خطوة هامة نحو ترسيخ الذكاء الاقتصادي لما توفره من مزايا ز معلومات من شانها ان تدعم المؤسسات و تساعدها في عدة مجالات ،كما انها تساهم في تاهيل المؤسسات الجزائرية و تحسين تنافسيتها في الاسواق العالمية .

المراجع

1. الياس العيداني، ضويفي حمزة. (بلا تاريخ). الذكاء الاستراتيجي كآلية لدعم و تعزيز القدرة التنافسية لمؤسسات الاعمال المعاصرة. الملتقى الدولي الرابع حول :المنافسة و الاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية .
2. تير رضا. (بلا تاريخ). دور الذكاء الاقتصادي في إرساء اليات الحكم الراشد من خلال البحث والتطوير:واقعه وافاقه في الجزائر. الجزائر: جامعة الجزائر.
3. جمال الدين سحنون ،فاضل عبد القادر. (17-18 أفريل 2006.). الذكاء الاقتصادي و امن المؤسسة . ملتقى دولي حول :متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية.
4. رحيم حسين،. دريس يحي. (17 - 18 أفريل 2006.). أهمية إقامة نظام وطني للمعلومات الاقتصادية في دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(حالة الجزائر). لملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية. الشلف-الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي.
5. رزيق كمال ،علاش احمد. (23-26 نيسان (ابريل 2012)،). الاعتماد الرسمي للذكاء الاقتصادي في الجزائر . المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر ذكاء الاعمال و اقتصاد المعرفة (صفحة 7). عمان: جامعة الزيتونة الاردنية ،كلية الاقتصاد و العلوم الادارية.
6. زروخي فيروز،سكر فاطمة الزهراء. (بلا تاريخ). دور اليقظة الاستراتيجية في الرفع من تنافسية المؤسسات الاقتصادية. الملتقى الدولي الرابع حول :المنافسة و الاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية.
7. عبد الرزاق خليل ،احلام بوعبدلي. (27-28 افريل ،2005). لذكاء الاقتصادي في خدمة منظمة الاعمال. المؤتمر العلمي الدولي الخامس حول اقتصاد المعرفة و التنمية الاقتصادية . الاردن : كلية العلوم الاقتصاد و العلوم الادارية ،جامعة الزيتونة.
8. مسعود ديلمي. (27 نوفمبر, 2008). الذكاء الاقتصادي و العمل الضغطي :الحروب الخفية. جريدة القدس(61).